عبد الستار الجواري وجهوده في تيسير النحو

د.صباح علاوي خلف السامرائي

جامعة تكريت ـ /كلية التربية/ سامراء / قسم اللغة العربية

المقدمـــــة

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على من آتاه الله الحكمة وفصل الخطاب، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد : فقد تناول هذا البحث دراسة آراء الدكتور أحمد عبد الستار الجواري في مجال التيسير والتجديد في النحو العربي، وقد كان الباعث لذلك كون جهده في هذا المجال يعد تتمة لجهود متميزة في مسيرة محاولات التيسير في مسائل النحو وأبوابه وبما تميز به الجواري من نظر ثاقب وعقلية خصبة أعطته مكانة واضحة في مسار هذا الاتجاه من الدرس النحوي فجاء البحث بعنوان ((جهود الجواري في نحو التيسير)) .

وقد قام الهيكل العام للبحث على مبحثين سبقهما تمهيد بحياة الجواري.

ويأتي المبحث الأول تحت عنوان موقف الجواري من الفكر النحوي ، وفيه مطلبان : تناول المطلب الأول موقف الجواري من فكرة العامل، أما المطلب الثاني فقد تناول موقفه من الفكرة النحوية .

ثم يأتي المبحث الثاني تحت عنوان موقف الجواري من النحويين، وفيه مطلبان ايضا، تناول المطلب الاول موقفه من التأليف النحوي، وتناول المطلب الثاني موقفه من النحويين .

ثم تأتي الخاتمة لتبين خلاصة مجموع البحث .

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأسأله تعالى أن ينفعنا بما علمنا، انه سميع قريب مجيب .

الباحث

التمهيـــــد

أحببت هنا أن أوجز حياة الدكتور الجواري ليطلع القارئ على نبذة عن حياة هذا العالم الكبير الذي فقد ولد عام ١٣٤٤هـ/١٩٢٤م . في كرخ بغداد، لأسرة عُرفت بالتدين .

أتم دراسته الابتدائية، الثانوية في الكرخ، ثم التحق بدار المعلمين العالية ليدرس فيها العربية وعلومها، ثم حصل من جامعة القاهرة على الليسانس – البكالوريوس – سنة ١٩٤٥م، والماجستير سنة ١٩٤٧م، والدكتوراه سنة ١٩٥٣م، ثم عاد الى بغداد للتدريس في دار المعلمين العالية .

تقلد أكثر من منصب فانتخب نقيباً للمعلمين في العراق سنة ١٩٦٢م، ورئيسا لاتحاد المعلمين العرب سنة ١٩٦٩م، وتجدد ذلك حتى نهاية سنة ١٩٨٢م، كما تولى عمادة كلية الشريعة سنة ١٩٦٣م، ثم وزيرا للتربية سنة ١٩٦٣م، وسنة ١٩٧٥م، ووزيرا لشؤون رئاسة الجمهورية سنة ١٩٧٠م، ووزيرا للاوقاف عام ١٩٧٩م، وعمل مديراً في وزارة التعليم العالي، وقام بعدد من المهمات في البلاد العربية، وحضر كثيراً من المؤتمرات، وكان عضواً عاملاً في مجمع اللغة العربية في دمشق، ومجمع اللغة العربية الأردني .وفي المجمع العلمي في القاهرة[١].

وقد غذى مجلة المجمع العلمي العراقي بدراسات قيمة، وكان له دور مهم في وضع المعجم الطبي الموحَّد الذي استمر إعداده سبع سنوات، من سنة ١٩٦٦م الى سنة ١٩٧٣م، وكانت مشاركته فعالة في اعداد مصطلحات التربية وعلم النفس منذ تكوينها، وشارك في اعمال لجنة الطب وعلوم الحياة في المجمع العلمي العراقي ثماني سنوات، وقد تم انجاز اعداد كبيرة من مصطلحات علوم الحياة، وعلم الحيوان، وعلم النبات، وقام بدور فاعل في انشاء الدراسات الجامعية في الموصل، والبصرة، سنة ١٩٦٣م .

نشر له المجمع اربعة كتب، هي : نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي، ونحو القرآن، ونحو الفعل، ونحو المعاني، زيادة على على كتابه (في الحب العذري) وكانت رسالته في الماجستير،(الشعر في بغداد حتى نهاية القرن الثالث الهجري)، وأما رسالته للدكتوراه فهي تحقيق كتاب (المقرب لابن عصفور) الذي صدر في بغداد ... وله كذلك (انتصار المنصورة)[٢]، و(أسلوب التفضيل في القرآن الكريم)، وأما مقالاته فمنها: (التعريب والاصطلاح)، (حقيقة التضمين ووظيفة حرف الجر)، (الوصف بالمصدر: نظرة أخرى في قضايا النحو)[٣] .

وقد توفي - رحمه الله تعالى – فجأة وهو يتهيأ لأداء فريضة الحج، وذلك في يوم (٢٢) كانون الثاني عام ١٩٨٨م[٤] .

ومن أشهر مؤلفاته مع (نحو التيسير): (نحو القرآن) و(نحو الفعل) و(نحو المعاني).

وقد تكلم الجواري في كتابه ((نحو القرآن)) على مجمل مسائل النحو وابوابه مثل المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والمفعول به، وحذف القول، وحرف الجر، وغير وسوى، والمصدر وصروف المصدر، واسم الفاعل، وجملة النفي، وجملة الحال.

وتكلم في كتابه (نحو الفعل) على الجملة الاسمية والفعلية، وعلى الاعراب في الافعال، وصيغ الفعل ودلالته، وعلى الفعل المتعدي واللازم، وعلى الفعل الجامد والمتصرف، وعلى الفعل والفاعل، وعلى الفعل المبني للمجهول .

وتكلم في كتابه (نحو المعاني) على النحو ونظم الكلام، ومعاني الابتداء والخبر، ومعاني الاعراب، ومعنى البناء، وصور التركيب وأحوال الاسناد، والحذف والذكر، والتقديم والتأخير، والفصل والوصل،وأقسام الجملة، وغير ذلك .

المبحث الأول الموقف من الفكر النحوي

المطلب الأول: موقفه من فكرة العامل:

كان للجواري موقف واضح من فكرة العامل، فهو يدعو إلى نبذ الخلاف في عوامل الإعراب التي لا طائل تحتها[٥]، وهو لم يرد إلغائها، فعنده البحث في عوامل الإعراب، وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً على الإطلاق، ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته، فالبحث عن ناصب (عمرٍو) في قولنا: (زيدٌ مكرم عمراً) عمل لا بأس به، إذ إنّ (عمراً) مفعول به لاسم الفاعل (مكرم)، وأما البحث عن رافع المبتدأ على سبيل المثال، هل هو الابتداء أو الخبر[٦]، فلا يرى فيه فائدة، إذ يكفي أن نقول مبتدأ مرفوع دون السؤال عن رافعه[٧].

ثم ان الجواري وقف من النحويين موقف الناقد الساخر في مسألة تنازع عاملين على معمول واحد، إذ يقول: ((انهم لا يتحملون ان يكون المعمول إلاّ خاضعاً لتأثير أحدهما فلا بد له من معمول آخر إذا أمكن إضماره فذلك خير، وإلاّ فلا مناص من تقديره ظاهراً، على وجه يبعث على الهزء والسخرية))[٨]. وقد استشهد الجواري لرأيه، ببيت:

أظن ويظناني أخا زيداً وعمراً أخوين في الرخا[٩]

فهو يدعو إلى أن يكون المعمول خاضعاً لتأثير كلا الفعلين إن اتفقنا في الإعراب المطلوب – وهذا هو مذهب الفراء – نحو: (قام وقعدَ زيدٌ) و (ضربت وأكرمت عمراً)، وهذا لا يمكن ؛ لأن كلاً من العاملين لا يستقل برفع زيد ونصبه[١٠].

وأما نحو: (ضربني وضربتُ زيداً)[١١] فإنك ((إذا ذكرت فعلين أو نحوهما من الأسماء العاملة ووجهتهما إلى مفعول واحد، نحو: (ضربني وضربت زيداً) فان كل واحد من الفعلين موجه إلى زيد من جهة المعنى إذ كان فاعلاً للأول، ومفعولاً للثاني. ولم يجز أن يعملا جميعاً فيه ؛ لأن الاسم الواحد لا يكون مرفوعاً ومنصوباً في حال واحدة)[١٢]. والبيت الذي استشهد به الجواري ليس من باب التنازع في شيء ؛ لأن كلاً من العاملين (أظن، ويظنان) عمل في ظاهر، إذ إنّ مفعولي (أظنّ) هما: (زيداً وعمراً، أخوين)، ومفعولي (يظنان) هما: (الياء، وأخا) وهذا مذهب البصريين[١٣].

ثم يذهب الجواري إلى قضية تقدير العامل فقد انتقد النحويين على تقديرهم العامل – إذا لم يجده مذكوراً – والذي يفضي إلى فساد المعنى وإخلال التركيب. واستدل بكلامه على باب الاشتغال[١٤].

وهو انتقاد وجيه وذلك أن النحويين إذا لم يجدوا عاملاً مذكوراً يسندون إليه العمل عمدوا الى تقدير عامل وإن أدّى بهم ذلك إلى فساد المعنى، وهو كثير، من ذلك قولهم: إن (إنْ، وإذا) الشرطيتين لا تدخل إلاّ على الجملة الفعلية[١٥]، فإذا جاء بعدها أسم، كقوله ﷻ ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾[١٦]، وقوله ﷻ ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ﴾[١٧]، وقوله ﷻ ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ * وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ * وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ * وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ ﴾[١٨]، أولوه[١٩] على أنه: ((فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده))[٢٠]، والتقدير حينئذ يكون: (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك))[٢١]، وتقدير آيات سورة الانفطار: إذا انفطرت السماء انفطرت، وإذا انتثرت الكواكب انتثرت، وإذا فجرت البحار فجرت، وإذا بعثرت القبور بعثرت.

ولئن سألت النحويين عن التكرار في العربية فسيقولون: معيب، وهم يأتون إلى طائفة غير قليلة من النصوص القرآنية فيأولونها تأويلاً لا يقبله الذوق السليم، إذ إن مثل هذه التقديرات تذهب ببلاغة النص القرآني وتجعل منه نصاً منحلاً ممزقا[٢٢]، فشتان بين قوله ﷻ وبين هذا التقدير. ومن ثم ألم يكن الأخذ بالظاهر أولى من التقدير، فلِم لا يقولون: الاسم الذي بعد (إنْ، وإذا) الشرطيتين (مبتدأ) وهو رأي الأخفش[٢٣]. وقد وردت نصوص قرآنية كثيرة على هذا.

ثم إن الجواري وجد بعض النحويين ينكر وجود العامل المعنوي ويرفضه، ويجتهد في ردّ العمل إلى العامل اللفظي، وهو – أي، الجواري – يرى في هذا – على ما فيه من تعسف وخروج عن طبيعة المعنى – علامة لآثار الألفاظ بعضها في بعض[٢٤].

نعم إن خلاف النحويين هذا فيه تعسف، لكن لا يُرى فيه خروج عن طبيعة المعنى، إذ الاختلاف في ايهم العامل لا يكون فيه أي خروج عن طبيعة المعنى.

ولو أنهم قالوا: فاعل مرفوع واكتفوا، أو مفعول به منصوب، أو مضاف إليه مجرور، من دون ذكر العامل، لَما كان في ذلك أي اخلال بالمعنى[٢٥]. إذ الخروج عن طبيعة المعنى يكون عادة مع التأويل والتقدير[٢٦].

ولو أنك قلت: (منطلق عمرو) بمعنى (عمرو منطلق) لكان هذا خروج عن طبيعة المعنى، لأن لكل تعبير معنى خاصاً به.

أما تأثير الألفاظ – العوامل – بعضها في بعض فظاهر، إذ لو قال قائل: (جاء أربعون مقاتلاً مدججين بالسلاح) لرأينا أن الإعراب يبين لنا علاقة (مقاتلاً) بـ (أربعون) على أنها علاقة مفسَّر بمفسِّر، وذلك بتسمية (مقاتلاً) تمييزاً، ثم يسمي (مدججين) حالاً، وهذا يعني أن العلاقة بينها وبين الفعل (جاء) تقوم على بيان هيئة الفاعلين حين أحدثوا المجيء[٢٧].

ويستأنف الجواري كلامه على العامل فهو يدعو إلى نبذ النظرة السطحية الميكانيكية التي تحاول أن تجد لكل مرفوع عامل رفع، ولكل منصوب عامل نصب، ولكل مخفوض عامل خفض[٢٨].

ذكرنا آنفاً أن الجواري لا يدعو إلى إلغاء العامل بالكامل، حيث قال: ((فالبحث في عوامل الاعراب، وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً على الاطلاق ولا هو معدوم الفائدة بحد ذاته))[٢٩].

وإذا أردنا الحقيقة ليس المهم أن نعرف رافع الخبر، هل هو الابتداء، أو المبتدأ، أو كلاهما[٣٠]. أو رافع الفاعل، أو ناصب المستثنى، أو المنادى، أو المفعول به هل الفعل والفاعل جميعاً، أو هو الفعل وحده، أو الفعل نصب المفعول الأول، والفاعل نصب المفعول الثاني في نحو: (ظننت زيداً قائماً)، أو هو معنى المفعولية[٣١]، أو خافض المضاف إليه، وغير ذلك، فإنه ((يمكن أن يقال: إن الفاعل في العربية مرفوع، والمفعول به منصوب... وهكذا، ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا، وإذا كان لابد من الجواب، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه))[٣٢]، ولهذا ذهب بعضهم إلى ((أن العامل شيء وهمي اخترعه النحويون نتيجة تأثرهم بالفلسفة الكلامية وأصول الفقه))[٣٣].

والذي يبدو لي أن وجود العامل عمل مصطنع، وذلك نتيجة الثراء العلمي الذي وصلوا إليه، أو نتيجة المناحرات التي قامت بين المذاهب آنذاك، وهذا سبب لا يستبعد.

فالمهم ان نعرف أن هذه الكلمة التي في التركيب هي: خبر مرفوع، أو فاعل، أو منادى منصوب، أو مضاف إليه، أو أسم فعل ماض، أو أسم فعل مضارع، أو فعل ماض، أو حرف جر، أو جزم، وغيرها ؛ لأن معرفة الرافع، أو الناصب، أو الخافض أو الجازم، لا تضيف للجملة أي معنى.

فإذا ما عرفنا أن ما بعد (أمّا) – التي هي: حرف شرط وتفصيل وتوكيد[٣٤] - هو مبتدأ فهذا يكفي ولا داعي للسؤال ما الذي رفعه؟

ويختم الجواري الكلام على العامل بأن النحويين لا يهتمون إلاّ بالبحث عن العامل، ففي نحو: (يا طالع الجبل) يقدرون العامل بـ (أدعو، أو أنادي)، فيكون الكلام على تقديرهم: أدعو طالع الجبل، أو أنادي طالع الجبل، وهم بذلك يعبثون بأسلوب النداء، ويخرجون به عن طبيعته، إذ إن أسلوب النداء إنشائي، وليس خبرياً، والتقدير يخرجه عن طبيعته[٣٥].

نعم إن أسلوب النداء: (يا زيدُ) إنشائي، وهذا لا خلاف فيه.

وذهب ابن الطراوة إلى أن: (أدعو زيداً) خبر، وردّ عليه ابن هشام بأن: (أدعو) المقدر إنشاء، وهو كـ (بعت) و (أقسمت))[٣٦].

ولنقل: إنّ (أدعو زيداً) أسلوب إنشائي كـ (بعت) و (أقسمت) إلاّ أنّ هناك فرقاً كبيراً بين قولنا: (يا زيدُ) و (أدعو زيداً) فـ (زيد) في الجملة الأولى مخاطب، وفي الثانية غائب، وشتان ما بين أسلوب الخطاب والغيبة.

فالمعنى حينئذ سيختلف اختلافاً كبيراً، إذ إن لكل تعبير معنىً خاصاً به ولو أنهم قالوا: إن جملة النداء تتكون من حرف وآسم لكان خيراً لهم[٣٧]؛ وذلك حتى لا يخرجوا بالنداء إلى معنى أبعد مما أريد له.

ولقائل يقول: إن الجملة العربية لا تتألف من حرف وآسم، بل آسمين، أو فعل وآسم، في الأقل.

أقول هذه قواعد وضعها النحويون أنفسهم ((واللغات جميعاً لا تلتزم القواعد))[٣٨].

المطلب الثاني: موقفه من الفكرة النحوية:

يقول الجواري: ان وقوع الاسم موقع التبعية الناقصة – كحال المجرور، في نحو: (مررت بزيدٍ جالساً)، وتمييز المجرور نحو: (مررت بعشرين رجلاً) – يعد معنىً سلبياً[٣٩].

نعم إن النزول من مرتبة الرفع التي هي أعلى مراتب الإعراب إلى المرتبة الوسطى – مرتبة النصب – تُعد حالة سلبية.

لكن إذا أردنا أن نعرف ما إذا كان هناك معنى سلبي أو لا علينا أن نذكر أولا تعريف الحال، والنعت، والتمييز.

فالحال: ((هو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه، أو تأكيده، أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله))[٤٠]، نحو قولك: (مررت بزيدٍ جالساً).

والنعت: ((هو التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعة))[٤١]، نحو قولك: (مررت برجلٍ جالسٍ).

فـ (جالساً) و (جالسٍ) كلاهما وصف من حيث المعنى، لكن لمّا كان (جالساً) نكرة وصف بها المعرفة استحق النصب على الحالية، ولم يكن مخفوضاً اتباعاً للفظ الموصوف (زيدٍ). ولمّا كان (جالسٍ) نكرة أيضا وصف بها النكرة استحق أن يتبع موصوفه رفعاً، ونصباً، وخفضاً ؛ وذلك اتباع للفظ الموصوف (رجلٍ) في قولك: (مررت برجل جالسٍ).

والتمييز: ((هو آسم، فضلة، نكرة، جامد، مفسر لِما انبهم من الذوات))[٤٢]، نحو قولك: (مررت بعشرين رجلاً). فـ (رجلاً) هنا تمييز منصوب، و (الرجلِ) في قولك: (مررت بزيدٍ الرجلِ) نعت مخفوض. لكن لمّا كان (رجلاً) اسماً جامداً، نكرة، وقبله عدد – وإن كان العدد مخفوضاً – استحق النصب على التمييز. ولما كان (الرجلِ) نعتاً لـ (زيدٍ) استحق الخفض إتباعاً للفظ المنعوت.

ومن هذا يتضح أن وقوع الاسم موقع التبعية الناقصة لاسم مخفوض فيه شيء من السلبية في اللفظ، وليس في المعنى – المدلول -.

وذهب الجواري إلى أن (الجزم حالة إعراب سلبية))[٤٣] وهي تطرأ على الفعل المضارع إذا نُزعت منه المضارعة، فتحدد زمنه[٤٤]. والجزم يكون حالة اعراب سلبية من جهة وإيجابية من جهة أخرى.

فالسلبية: تأتي من جهة إن المضارع لمّا ضارع الاسم أي شابهه أعراب[٤٥]. والاسماء ترفع، وتنصب، وتخفض، فكان من حق الفعل المضارع أن يخفض كما أن الاسم مخفوض، إلاّ أن الخفض امتنع من الافعال لأمرين[٤٦]. فجعل الجزم في الافعال مكان الخفض وساغ دخوله عليها[٤٧].

والايجابية: تأتي من جهة أن الفعل ثقيل، والجزم – وعلامته الاصلية السكون – خفيف، فأُعطي الثقيل الخفيف حتى يتعادلا[٤٨].

والمضارع في حال الجزم لا تفارقه المضارعة أبداً وإلاّ لَما سمي مضارعاً.

وعلى هذا فلا يتحدد زمن المضارع، إذ هو يدل على زمن الحاضر وزمن المستقبل على عكس الفعل الماضي الذي يدل على الزمن الماضي فقط، وعلى عكس فعل الأمر فهو يدل على زمن المستقبل فقط .

ويذهب الجواري إلى أنَّ انسلاخ المضارع من دلالته التامة على معناه، بحيث يصبح غير محتمل الوقوع هو جانب سلبي[٤٩]. الأصل في المضارع أن يدل على الحال والاستقبال، إلاّ أنّه يخرج عن معنى زمن الحال والاستقبال إلى الإنشاء – وهو الأمر، والنهي، والدعاء -[٥٠]، ويخرج عن معناه الأصلي؛ ليدل على المضي إذا اقترن بـ (لم)[٥١]... الخ، وأيضاً لـ ((الدلالة على الحقيقة من حيث هي غير مقيدة بزمن))[٥٢].

فخروج المضارع عن معناه الاصلي – الحال والاستقبال – لا يعد سلبية وإنما هو لغرض بلاغي.

ويذهب الجواري أيضاً إلى أن الخفض ليس علماً للاضافة فحسب وإنما علم لحال أخرى ألا وهي حالة الخفض بالحروف[٥٣]. وما ذهب إليه الجواري هو الأقرب إلى الصواب، فالنحويون يقولون: إن الاضافة[٥٤] بمعنى حرف الجر (اللام)، أو (مِنْ) أو (في)، نحو قولك (هذا غلامُ زيدٍ) و (هذا بابُ ساجٍ) ونحو قوله ﷻ ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[٥٥]، والتقدير: هذا غلامٌ لزيدٍ، وهذا بابٌ من ساجٍ، ومكرٌ في الليل والنهار[٥٦].

إذاً لا فرق بين قولنا: (هذا غلامُ زيدٍ) و (هذا غلامٌ لزيدٍ).

فإن قلتم : هناك فرق في المعنى بين الجملتين.

أقول: نعم. ولكن (زيد) في كلا الجملتين مخفوض، فلماذا يكون الخفض علماً للمضاف إليه، ولا يكون علماً للمخفوض بالحرف.

فإن قلتم: المخفوض بالحرف ليس في الحقيقة إلاّ مفعول، لكن لمّا كان لا يرقى إلى مرتبة النصب إلاّ بواسطة الحرف نزل إلى مرتبة الخفض[٥٧].

أقول: بما انه نزل إلى مرتبة الخفض، فالخفض حينئذٍ يكون دليلاً عليه، كما هو دليل على المضاف إليه.

ويرى الجواري أن الاسم المخفوض بالحرف يصح أن يسمى مفعولاً غير مباشر، أو غير صريح، واستدل لرأيه بنحو قولنا: (دخلت في البيت))[٥٨]،حيث قال:(فالبيت مفعول ولكنه مفعول بمعنى الظرفية))[٥٩]. وهذه تسمية مقبولة حسنة إذ إن حرف الخفض إذا دخل على الاسم يكون موضع حرف الخفض والاسم المخفوض النصب بالفعل المتقدم عليهما، ويقوي ذلك أمران:

أحدهما: إن قولك:(انصرفت عن خالدٍ) معناه كمعنى قولك (جاوزت خالداً)، وهذا يعني أن المجرور بالحرف إذا كان معناه كمعنى المنصوب بالفعل المتعدي ؛ فإنه يكون في موضع النصب بالفعل المتقدم .

وثانيهما: متحقق من جهة اللفظ ؛ فإنك قد تنصب المعطوف على المخفوض بالحرف اتباعاً للمحل، وقد تخفضه اتباعاً للفظ، فتقول: (مررت بزيدٍ وعمراً)، وهذا يدل على أن الخافض والمخفوض في موضع نصب[٦٠].

ويسترسل الجواري في الكلام على المخفوض بالحرف فيرى أنه الأولى بتسمية المفعول مما سماه النحويون مفاعيلا من الاسماء المنصوبة كالمصدر المؤكد والمبين والمفعول معه، وغير ذلك. ويرى ذلك هو عين الحقيقة إذا نظرنا إلى المعنى ولم نفرط فيه من أجل حركة الآخر[٦١]، واستدل لرأيه بأن النحويين يقولون ((إذا حذف حرف الخفض..... انتصب هذا الاسم على التوسع تارة، وعلى التشبيه بالمفعول به مرة، وعلى نزع الخافض تارة أخرى))[٦٢].

ولمعرفة ما إذا كان رأي الجواري هو الأقرب إلى الصواب أو لا فإننا سنذكر تعاريف قسم من المفعولات:

المفعول به: ((هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، في مثل قولك: ضربَ زيدٌ عمراً))[٦٣].

المفعول المطلق – المصدر -:((هو المفعول الحقيقي ؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو: (ضربت زيداً ضرباً) و (قام زيدٌ قياماً)، وليس كذلك غيره... ألا ترى أن (زيداً) من قولك: (ضربت زيداً) ليس مفعولاً لك على الحقيقة، وإنما هو مفعول لله ﷻ، وإنما قيل له: مفعول على معنى ان فعلك وقع به))[٦٤].

المفعول معه: ((هو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل، نحو قولك: جاء الأميرُ والجيشَ، واستوى الماء والخشبةَ))[٦٥].

إذاً يتبين مما تقدم أن الاسماء الواقعة بعد حروف الخفض ليست هي الأولى بأن تسمى مفاعيلا .

ويذهب الجواري إلى أن فعل الأمر يقوم مقام حرف المعنى ويستعمل استعماله ودليله لام الأمر حين تتصل بالفعل المضارع، في نحو قوله ﷻ ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [٦٦]، و(لا) الناهية الجازمة، في نحو قوله ﷻ ﴿ لا تَقْصُصْ رُؤْياكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾[٦٧]، وهو بهذا فارق صفة الفعلية وفقد من معناها شطراً كبيراً[٦٨].

وهذا كلام غير دقيق، إذ إن فعل الأمر لم يقم مقام حرف المعنى ولم يستعمل استعماله، فهو ((يحصل من المضارع، أما بالزيادة، نحو : ليضربْ . أو بالحذف، نحو: آضربْ))[٦٩].

وعلى هذا فالأمر لم يفارق صفته الفعلية، ولم يفقد من معناها أي شطرٍ.

وينكر الجواري دلالة فعل الأمر على زمن ؛ بادعاء أن الزمن لا يكون إلاّ في الخبر، والأمر إنشاء[٧٠]. وفيه نظر ؛ لأن الأمر وإن كان إنشاء، إلاّ أنه يدل على زمن الاستقبال المطلق، قريباً كان، أو بعيداً، ويدل على الحال، ويدل على الاستمرار، ويدل على الزمن الماضي أيضاً[٧١].

ويستمر الجواري في الكلام على فعل الأمر فيرى أن سبب بنائه على السكون أو حذف حرف العلة، هو فقدانه شطراً كبيراً من معنى الفعلية[٧٢]. وهذا كلام واهٍ ؛ لأن بناء فعل الأمر الصحيح الآخر على السكون، أو المعتل الآخر على حذف حرف العلة، ليس للعلة التي ذكرها الجواري، وإنما لأن الأصل في الأفعال البناء ؛ ولأن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

ويقول الجواري: ((التصريف في معاني الفعل هو الذي أغناه عن الإعراب، فيما يبدو ؛ لأن به يعرف معناه وموقعه من الكلام))[٧٣]. وفي قوله نظر ؛ لأن الذي أغنى الأفعال عن الإعراب هو لزومها حالة واحدة، فالماضي مبني على فتح الآخر أبداً[٧٤]، والأمر مبني على حذف حركة الإعراب، فالأمر من (ذهبَ يذهبُ)، (آذهبْ) فحدفت الحركة، فبني الأمر الصحيح الآخر على السكون، وأما الأمر من (دعا يدعو) فهو (أدعُ)، والواو في (يدعو) عبارة عن ضمتين، فحذفت واحدة وبقيت الأخرى وليس المحذوف هو الواو بكامله، وليست الضمة التي فوق العين دليلاً على الواو المحذوفة. إذ إن الجزم يكون بحذف حركة الإعراب[٧٥]، نحو: (لم يدعُ) والأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه.

أما فيما يخص معنى الفعل فهو يعرف إذا كان دالاً على الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل، من خلال التصريف، لكن موقعه من الكلام يعرف من السياق، فقد يكون واقعاً حالاً، نحو: (رأيت محمداً وقد قامَ)، فجملة (وقد قام) في محل نصب حال، وقد يكون خبراً، وهكذا.

وأما قوله: ((ويمكن القول... إن إعراب الأفعال هو تصريفها))[٧٦]. ففيه نظر ؛ لأن تصريف الأفعال (ذهب يذهب اذهب ذهابا ذاهب مذهوب به) يسمى الاشتقاق الصغير، ولا يسمى إعراباً، فالأفعال مبنية، ولكن لها محل من الإعراب، فـ (قام) في قولنا: (محمد قامَ) في محل رفع خبر، وهكذا.

وتعرض الجواري إلى الجملة فذكر أن دراسة الجملة في النحو لا تعير للمعنى أدنى قدر من الاهتمام، إنما هي تنظر إلى الجمل نظرة تكاد تقتصر على معرفة آثار الألفاظ بعضها في بعض من حيث حركة الآخر[٧٧]. وهذا واضح وبيّن، حيث رأينا أن النحويين لا يهتمون بجانب المعنى إلا الشيء اليسير، والذي لا يكاد يذكر ؛ لقلته فهم يهتمون بجانب اللفظ اهتماماً كبيراً، فحين يقولون:(زيدٌ منطلقٌ) و (منطلقٌ زيدٌ)[٧٨]، لا يذكرون المعنى الذي دل عليه تقديم ما حقه التأخير، إلاّ أنهم يكتفون بقولهم: (منطلق) في الجملة الأولى خبر، وفي الثانية خبر مقدم جوازاً[٧٩]. وحين يقولون: (كان زيدٌ قائماً، وزيدٌ كان قائما، وقائما كان زيدٌ)[٨٠]، لا يذكرون المعنى الذي يدل عليه كل تعبير، إذ إن بين هذه التعبيرات اختلافاً في المعنى، وهذا لا شك فيه.

وحين يقولون: (قام زيدٌ) و (زيدٌ قامَ) لا يذكرون المعنى الذي دلت عليه كل جملة، فهم لا يذكرون – مثلاً – سوى أن (زيدٌ) في الجملة الأولى فاعل مرفوع بالفعل، وفي الثانية (مبتدأ) مرفوع بالابتداء.

ولئن سألتهم – أي النحويين – عن سبب عدم اهتمامهم بالمعنى، فسيقولون: ليس هذا من اختصاصنا، بل هو من اختصاص علماء المعاني.

ويقر الجواري ما ذهب إليه الاستاذ إبراهيم مصطفى من أن الضمة علم الاسناد[٨١]. ولكنه رجع عن متابعته إياه، حيث قال: ذهب الاستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن الضمة علم الاسناد، ولولا اقتصاره على الضمة - وهي علامة الرفع الأصلية – لجاء مذهبه مطابقاً لحقيقة الحال في الرفع، ولكنه أغفل العلامات الفرعية كالواو والألف، فكان ذلك الاقتصار، والاغفال ثغرة في مقالته. ولو أنه قال: الرفع علم الاسناد لكان أولى وأقرب إلى الحقيقة[٨٢]. وهو الأقرب إلى الصواب، فـ ((الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العمد))[٨٣]، ويؤيده رأي الدكتور فاضل السامرائي: ((إن الرفع دليل الاسناد، أو العمدة، وليس في العربية اسم مرفوع إلاّ وهو طرف في الاسناد، أي عمدة... ولكن قد يدخل على المسند أو المسند إليه ما يعدل حركته الاصلية إلى النصب أو إلى الجر))[٨٤].

ويرى الجواري أن الحركات والعلامات دلائل على المعاني التي تتقلب فيها الأسماء والأفعال[٨٥]. وهو رأي وجيه، إذ إن الأصل في العلامات أن تكون ذوات دلالة على المعاني، وإن اختلافها يؤدي إلى اختلاف المعاني[٨٦]. فقد روي عن الكسائي قوله: ((اجتمعت أنا وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد، فجعل أبو يوسف يذم النحو، ويقول: ما النحو ؟ فقلت... ما تقول في رجل قال لرجلٍ: (أنا قاتلُ غلامِك؟) وقال له آخر: (أنا قاتلٌ غلامَك) أيهما كنت تأخذ به ؟ فقال: آخذهما جميعاً .

فقال له هارون: أخطأت... الذي يؤخذ بقتل الغلام، هو الذي قال (أنا قاتلُ غلامِكَ) بالاضافة ؛ لأنه فعل ماضٍ، وأما الذي قال: (أنا قاتلٌ غلامَك)، فإنه لا يؤخذ ؛ لأنه مستقبل، لم يكن بعد))[٨٧].

المبحث الثاني : موقفه من النحويين ومناهجهم

المطلب الأول: <u>موقفه من التأليف النحوي:</u>

وقف الجواري من بعض التراكيب النحوية موقف الناقد، ومن هذه التراكيب كما يقول الجواري: ((قول القائل: (أخاك أعنه) – إذ إنهم – يقولون: إن الاسم المنصوب معمول لفعل محذوف، تقديره: أعن أخاك أعنه. وهم لا يبالون أجاز مثل هذا التركيب أم لم يجز))[٨٨]. ومما يؤيد ركاكة هذا التقدير وأمثاله، أننا لو نظرنا في كتب النحويين لوجدناهم يعترفون بأنّ الفعل واقع على الاسم المتقدم من جهة المعنى، إلاّ أنهم لا يجعلونه عاملاً فيه ؛ وذلك لأنه اشتغل عنه بضميره، وحينها يضطرون إلى

القول: بأنه منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسره الظاهر[٨٩]، والتقدير: أعن أخاك أعنه. مع أنه تقدير يفسد المعنى، ويجعل الجملة ممزقة منحلة[٩٠].

وإذا شئنا الحق إن الاسم المتقدم – أي: المنصوب – على صورة المبتدأ المخبر عنه بجملة ؛ ولذلك لابدّ له في الجملة التي بعده من ضمير يربطها به[٩١].

وعليه فالأولى ان يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوبا، ولا داعي لأن نقدر له عامل نصبٍ[٩٢]، وأن تعرب الجملة التي بعده تفسيرية لا محل لها من الإعراب[٩٣].

ويدعو الجواري إلى تولية الألفاظ داخل التراكيب معانيها الحقيقية[٩٤]، وهذا شيء حسن، فمن غير المعقول أن يستعمل العرب لفظتين أو أكثر لمعنى واحد، فقد استعملوا (ليس، وما، ولا، ولات، وإنْ) للنفي، لكن لا يعقل أن تكون هذه الأدوات على درجة واحدة في النفي، لابدّ أن بينها فرقاً في المعنى[٩٥].

وكذلك التقديم والتأخير لابد فيه من فرق في المعنى، وليس لمجرد التغيير في صورة التعبير، جاء في قصة إبراهيم في قوله ﷻ ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[٩٦]، ((فإنما قدَّم خبر المبتدأ، ولم يقل: أنت راغب ؛ ليدل بذلك على افراط تعجبه في الميل عنها ومبالغة في الاهتمام بأمرها، وواضعاً في نفسه أن مثل آلهته لا تنبغي الرغبة عنها، ولا يصح الاعراض عن عبادتها))[٩٧].

وعاب الجواري على النحويين وبخاصة المتأخرين منهجهم الخاطئ في وضع أمثلة مصنوعة لم تكن جارية على ألسنة العرب، ولم تُسمع عنهم، ولا يحتاج أحد لأن يتكلم بها، واستدل لقوله بباب الاشتغال[٩٨]. وإذا عدنا إلى كتب النحويين المتقدمين والمتأخرين، فسنجد أن هذه الأمثلة المصنوعة ليست في باب الاشتغال فقط، بل في أبواب أخرى من أبواب النحو، ففي باب الاشتغال مثلاً، قولك: (زيدٌ ضاربٌ عمراً وبكراً أكرمته))[٩٩]، فجملة (زيدٌ ضاربٌ عمراً)، وجملة (بكراً أكرمته) ليس بينهما أي مناسبة،((والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما))[١٠٠]. ففي الأولى: أخبرت عن زيدٍ بأنه ضرب عمراً، وفي الثانية: أخبرت عن نفسك بأنك أكرمت بكراً، فالوصل بينهما غير صحيح، وعليه فالتركيب غير فصيح.

وفي باب ما ينتصب من الاسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور، جملة: (مررت برجلٍ أخبث ما يكونُ أخبث منك أخبثَ ما تكون))[١٠١]، وهي غير فصيحة، فيها تعقيد لفظي، ولو قال: (مررت برجلٍ أشد خبثاً منك) لكانت الجملة فصيحة.

وفي باب توالي المبتدآت إذا كانت أسماء موصولة، جملة: (الذي التي اللذان التي أبوهما أختها أخواك أخته زيد)[١٠٢]، وهذه الجملة غير فصيحة أيضاً، فيها تعقيد لفظي، قال أبو حيان الأندلسي: ((فلا تدخل العرب موصولاً على موصول، بل هذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب))[١٠٣].

وعاب الجواري على النحويين استخدام بعض الأساليب التي تنكرها العربية، ولا يحتاجها متكلم، والتي تحفل بها كتبهم في باب التدريب النحوي، كالعبارة المشهورة: (الذي يطيرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ))[١٠٤] وكعبارة: (الضاربَ الشاتمَ المكرمَ المعطيَه درهماً القائمُ في داره أخوك سوطاً أكرمَ الآكلُ طعامَه غلامُهُ زيدٌ عمراً خالدٍ بكراً عبدالله أخوكَ))[١٠٥]. وإذا أردنا الحقيقة إن في باب التنازع والاشتغال ما يكفي لامتحان الطالب وتدريبه، بل في أبواب النحو جميعها ما يكفي. أما هاتان العبارتان فليس من الصواب النطق بهما، وبأمثالهما، لأنهما غير فصيحتين.

والذي يريد امتحان الطلاب وتدريبهم عليه أن يعلمهم بتراكيب فصيحة لا بتراكيب تأباها فصاحة العرب.

وانكر على النحويين سوء التبويب في النحو، والذي يعمل على تشتيت الذهن، وبعثرة الفكر، وهذا يتجلى في مظهرين :

أحدهما: اهتمام النحو بحركة آخر الكلمة، وعدم اهتمامه بحركة أول الكلمة، أو وسطها، وكذلك عدم اهتمام النحو بالتقديم، والتأخير، والقصر، وغير ذلك من المعاني، التي دخلت في نطاق علم المعاني .

وثانيهما: ((تفريق الموضوع على أبواب مختلفة، مثال ذلك دراسة الفعل من حيث إعرابه وبنائه في باب المعرب والمبني، ودراسته من حيث أثره في الاسماء، وعمله فيها، وذلك في باب الفاعل، والمفاعيل[١٠٦].

صحيح إن علم الصرف والنحو كانا يدرسان ممتزجين، لكن انفصال الصرف عن النحو لا يُرى فيه تشتيت للذهن، وبعثرة للفكر كما يقول الجواري.

إذ إن الصرف علم له أصوله وقواعده كما أن للنحو أصوله وقواعده.

أمّا فيما يخص التقديم والتأخير والقصر، وغيرها من المعاني التي خرجت عن نطاق النحو، ودخلت في نطاق علم المعاني، ففيه شيء من تشتيت الذهن، وبعثرة الفكرة، إذ إن علم المعاني في الأصل كان يدرس ضمن النحو – لأن النحو في الحقيقة معنى وإعراب وليس إعراباً فقط- ثم أخذه البلاغيون وضموه إليهم، فدارس النحو ليس باستطاعته أن يعرف الأسرار التي يؤيدها التقديم والتأخير، مثلا، إلاّ بعد الرجوع إلى علم المعاني.

وفيما يخص دراسة الموضوع الواحد، فالأولى أن يدرس في باب واحد ؛ حتى يسهل على الطالب حصر الموضوع في ذهنه دون صعوبة؛ لأن في توزيعه على أكثر من باب بعثرة للفكرة، وتشتيتاً للذهن.

وذهب الجواري إلى أن حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض[١٠٧]، وهذا مذهب البصريين[١٠٨]. واستدل الجواري لرأيه بقوله ﷻ ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾[١٠٩]، إذ بيّن أن (على) في الآية للاستعلاء، وليس للظرفية، فالظرفية موجودة في قوله: (حينِ) وهذا هو الذي جعلهم يقولون: إن (على) هنا للظرفية، فالدخول على حين غفلة فيه صورة تشبه الانقضاض والتسلط،وهذا هو معنى الاستعلاء[١١٠]. وهو رأي حسن.

ولو نظرت إلى قوله ﷻ ﴿ عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾[١١١]، لرأيت أن الباء فيها للإلصاق لا بمعنى (مِنْ) فـ ((العين ها هنا اشارة إلى المكان الذي ينبع منه الماء، لا إلى الماء نفسه، نحو: نزلت بعين، فصار كقوله: مكانا يشرب به))[١١٢]. أي: هم نازلون بالعين ملتصقون بها[١١٣]. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن (من) تأتي بمعنى (على) نحو قوله ﷻ ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا ﴾[١١٤] أي: على القوم[١١٥]. وردّ رأيهم بأنها على التضمين، أي: منعناه بالنصر من القوم الذين كذبوا[١١٦]. وأما قوله ﷻ ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾[١١٧]، فلو جازت نيابة الحروف بعضها عن بعض، لجاز أن نقول: إن (عن) هنا بمعنى (في)، وهذا غير صحيح، وإلاّ فإن جميع المؤمنين في النار[١١٨].

المطلب الثاني: موقفه من النحويين:

يرى الجواري أن الشواهد الشاذة قد بلغ أمرها في كتب النحو مبلغاً حتى صار وجودها في تلك الكتب هو الأغلب[١١٩]. صحيح إن الشواهد الشاذة قد بلغ أمرها في كتب النحو ما بلغ، لكن لا نقول: إن وجودها بين الشواهد هو الأغلب.

فالنحويون حاولوا أن يخضعوا الأحوال الغالبة للغة إلى ما يشبه القواعد ولكنهم لم يفلحوا الفلاح المطلوب، ولذلك حملوا على الشذوذ كل ما لم يستطيعوا القول فيه، أو أنهم قالوا: إن ذلك خاص بالشعر[١٢٠]، ((وفي الواقع أنه ليس – هناك – شاذاً، ولا غلطاً، إلا لأنهم * أرادوا وضع قواعد، واللغات جميعها لا تلتزم القواعد))[١٢١].

لكن لمّا كانت الشواهد الشاذة – كما يقول النحويون – لا يقاس عليها، فلماذا أكثروا من ذكرها في كتبهم، حتى وصل النحو إلى هذه الدرجة من التعقيد، والواقع لو أننا ((نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة – أي: النحو – وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني))[١٢٢].

ثم نراه ينتقد النحويين في مسألة الضرورة الشعرية مرة أخرى، وذلك لغفلتهم التي جعلتهم يستنبطون للضرورات الشعرية قواعد كثرت كثرة عجيبة بحيث ضل فيها دارس النحو[١٢٣]. وأراه محقاً في انتقاده هذا ؛ لأن ضرورة الشعر كانت ذريعة للنحويين في التخلص من الشواهد التي لا تتفق مع القاعدة التي وضعوها[١٢٤]. ودليل ذلك قول ابن جني: ((وسألت أبا علي – رحمه الله تعالى – عن قوله:

أبيت أسري وتبيتي تدلكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي

فخضنا فيه واستقر الأمر على أنه حذف النون من (تبيتين) كما حذف الحركة للضرورة، في قوله:

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقب

كذا وجهته معه، فقال لي: فكيف تصنع بقوله (تدلكي) ؟ فقلت: نجعله بدلاً من (تبيتي) أو حالاً، فنحذف النون، كما حذفها من الأول في الموضعين، فاطمأن الأمر على هذا))[١٢٥].

وها هو ينتقد النحويين بسبب اكثارهم من الاستشهاد بالشعر حتى جعلوه السند الأول لقواعد النحو[١٢٦]، وهو انتقاد وجيه ؛ لأن ((الكتاب – القرآن – أعرب وأقوى في الحجة في الشعر*))[١٢٧]، وقال ثعلب: ((إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام كلام الناس فضلت الأقوى))[١٢٨].

وإذا قلتم: إن للنحويين أدلة ثبت أن الشعر هو الأصل في الاستشهاد.

أقول: نعم هناك عدة أسباب جعلتهم يتجهون هذا الاتجاه، منها:

أ / المنزلة العظيمة للشعر في نفوس العرب في الجاهلية والاسلام حتى أنهم كانوا يتناشدونه في كل مكان بل حتى في المساجد، وأنهم بدءوا تفسيرهم للقرآن بالاستشهاد بالشعر[١٢٩].ومن أدلتهم قول ابن عباس: ((إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب))[١٣٠]، وقول ابن فارس:

((والشعر... حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله – جل ثناؤه – وغريب حديث رسول الله ﷺ وحديث صحابته والتابعين))[١٣١].

ب / ومنها إن النحويين نظروا إلى الشعراء الذي يحتج بشعرهم نظرة تقرب من التقديس على أنهم لا يخطئون فكل ما يقولونه حجة ولا يجوز تخطئتهم[١٣٢].

وأقول: نعم إن للشعر منزلة عظيمة في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام، ولكن هل فاتهم أن الشعر الذي يحتجون به قد دخله الوضع والتحريف والانتحال، وهل فاتهم أن القرآن الكريم خالٍ من كل هذا، وانه وصل إلينا بالتواتر عن رسول الله ﷺ عن جبريل عن رب العزة ﷻ. على عكس الشعر فهو لم

ينقل بالتواتر. اضافة إلى ذلك أن الشعر يحكمه الوزن والضرورة[١٣٣]، بخلاف النثر فهو خالٍ من ذلك.

وأمّا قول ابن عباس ﷺ وقول ابن فارس فهما يدلان على أن الشعر حجة في بيان الكلمات الغريبة التي وردت في القرآن الكريم، ولم يدلا على أن الشعر حجة في الإعراب كما رأى النحويون، ((قال نافع بن الأزرق لعبدالله بن العباس: أرأيت قيل الله ﷻ ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [١٣٤] ما معناه ؟ فقال ابن عباس: عسعس: أقبلت ظلمته، فقال له نافع: فهل كانت العرب تعرف هذا ؟ قال: نعم، أما سمعت امرئ القيس:

عسعس حتى لو يشاء أدّنى كان له من ناره مقبسُ))[١٣٥]

وأما أن ينظروا إلى الشعراء على أنهم لا يخطئون، وأن كل ما يقولونه حجة، فهذا غير صحيح، فقد ورد في الحديث الشريف عن أنس أن النبي ﷺ قال : ((كـــــل

ابن آدم خطاء. وخير الخطائين التوابون))[١٣٦]. فالناس غير معصومين من الخطأ، إلاّ الأنبياء فهم معصومون من الخطأ.

وإذا قيل: نعم إن الشعراء يخطئون كبقية الناس، لكن ليس في الشعر.

أقول: ما الذي يمنعهم من الخطأ في الشعر ؟

والبيت الذي قالة الفرزدق، والحوار الذي جرى بينه وبين عبدالله ابن أبي اسحاق يدل على أنه أخطأ، ولكن من الصعب أن ينسب لنفسه الخطأ.

وإذا قلتم : إن ابن أبي اسحاق قال للفرزدق: وللرفع وجه في العربية.

أقول: أين هذا الوجه ؟ وإذا كان هذا الوجه موجوداً، فهل ورد عن العرب الذين يوثق بعربيتهم ؟ أم هو قول لصبي لم يميز ؟ أو قول لامرأة ترقص طفلها ؟

فداك حيُّ خولانْ جميعُهُمْ وهمْدانْ

وكل آل قحطان والأكرمون عدنانْ

حيث استشهد به بعض النحويين على أن (جميع) يؤكد بها[١٣٧].

ويعود الجواري إلى انتقاد النحويين – البصريين - ؛ لتجرئهم على أسلوب القرآن، ولتأويلهم بعض تراكيبه تأويلاً متكلفاً يذهب ببلاغته[١٣٨]، وهو انتقاد في محله. فها هم البصريون يعترفون اعترافاً تاماً بأن القرآن مصدر مهم للشواهد الصحيحة الفصيحة، ويرغبون في الاستشهاد بآياته الواضحات، لكنهم اعتزوا بأقيستهم وأصولهم وقدموها على كل نص، وهذا هو الذي جعلهم لا يستشهدون بآية إلاّ إذا تأيدت بالسماع شعراً كان، أو نثراً[١٣٩]. مع أن الشعر والنثر اللذين يحتجون بهما قد دخلهما الوضع، والتحريف، والانتحال، فهما لم ينقلا بالتواتر بخلاف القرآن الذي نزل بأفصح لغات العرب، والذي لا يأتيه الباطل من بين يديه، ولا من خلفه .

كما أنهم ((لا يجيزون القياس عليها – أي: الآية – إذا كانت فريدة في بابها، انطلاقاً من منهجهم... الذي يقضي بالاستشهاد بالكثير الشائع، والقياس عليه في أغلب الأحيان))[١٤٠]، وإذا جاءت آية مخالفة للقياس أخضعوها للتأويل والتقدير ؛ كي تصح أصولهم، وتثبت من جهة، وحتى لا يفوتهم الاستشهاد بالقرآن من جهة أخرى، وعلى هذا فليس أمامهم غير التأويل، والتقدير ما داموا معتزين باقيستهم، ولا يستطيعون تغييرها، مثال ذلك عدم تجويزهم تقديم الصلة على الموصول[١٤١]، يقول المبرد:

((والصلة تمام الموصول، فلو قدمها قبله لكان لحناً، وخطأً فاحشاً، وكان كمن جعل آخر الاسم قبله أوله))[١٤٢]. فلما اعترضت قاعدتهم آيات من القرآن، كقوله ﷻ ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾[١٤٣]، لجأوا حينها إلى التأويل، والتقدير، فقالوا: إن (لكما) ليس داخلاً في الصلة، والتقدير: إني ناصح لكما لمن الناصحين[١٤٤]. وهم لا يبالون أجاز مثل هذا التقدير، أو لا.

وإن ((مثل هذه التأويلات، والتقديرات كما مرّ لآية فصيحة واضحة تخرج الكلام الفصيح عن فصاحته، وتجعله سمجاً فشتان بين قوله ﷻ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ ﴾ وتقديرهم: إرساله كافة للناس، أو: إلاّ شديد الكف لهم عن الشرك))[١٤٥]. فالبصريون لم يستشهدوا بهذه الآية الكريمة[١٤٦] على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجرّ، قال الأشموني: ((والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر))[١٤٧]. وحجتهم في ذلك ((أن الآية الكريمة محتملة، ولا نظير لها في ذاتها... فإن القرآن قد يأتي بما لا يقاس عليه وإن كان فصيحاً وموجهاً في القياس لقلته))[١٤٨].

وحجتهم هذه مردودة عليهم ؛ لأنهم لم يراعوا قواعدهم دوما فيما سمعوا عن العرب، إذ إنهم جوزوا القياس على المسموع المفرد الذي ليس له نظير في كلام العرب، كما ورد من قياس سيبويه على (شنئي))[١٤٩].

ومن هذا ((يظهر أن إكثار النحويين من تأويل الآيات المخالفة للقياس جاء نتيجة نقص في استقرائهم اللغة فجاء نحوهم ضيقاً لا يتسع لتلك الآيات))[١٥٠]. ويظهر أيضاً أنهم ((قرروا بعض قواعدهم، وحرروا بعض ضوابطهم قبل أن يستقروا القرآن الكريم))[١٥١].

وقد ذهب أحد الدارسين إلى أن ميل البصريين إلى اخضاع النص القرآني على قبول معنى خاص والتكلف في حمله على مطابقة قواعدهم التي وضعوها كان بسبب وجود بعض المعتزلة والخوارج بين أئمتهم[١٥٢]. وهذا غير مستبعد إذ إن كل فرقة كانت تحاول اخضاع النص القرآني بما يلائم عقيدتها.

وإذا شئنا ((الحق إنّ القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة، ولا لأقيسة الكوفة ؛ لأنه مصدر القياس، والأصل الذي يجب أن يقاس عليه، فكيف ينقلب الأصل فرعاً، والمصدر تبعا. وقد عرف النحاة هذا المعنى، وبينوا أن القرآن الكريم لا يخضع لقياس العربية))[١٥٣]، قال ابن خالويه عند إعرابه لقوله تعالى ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾[١٥٤]،

((يجوز في النحو: مالكٌ يومَ الدينِ، بالرفع على معنى: هو مالكٌ، ولا يقرأ به ؛ لأن القراءة سنة، ولا تحمل على قياس العربية))[١٥٥].

ونحن نعرف أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش، وقريش كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ[١٥٦].

ومن ثم ألم يكن وضع العلوم العربية هو لفهم القرآن الكريم، وخاصة بعد دخول غير العرب في الإسلام، وبعد أن بدأ اللسان العربي يلحن في العربية بسبب اختلاطهم بالاعاجم ' فإذا كان الأمر هذا فلماذا يخضعون النص القرآني للقاعدة النحوية التي وضعوها، ولا يخضعون القاعدة للنص القرآني، وقد نزل القرآن بأفصح لغات العرب. وهذا مما لا ريب فيه.

والحق ((الحق إن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال))[١٥٧].

وقد أنكر الجواري على النحويين واللغويين القياس والاجماع، وأنكر عليهم وضع الأصول والقواعد كما يفعل الفقهاء[١٥٨].

والذي أريد قوله: لماذا لا يجوز التأثر بالعلوم الأخرى. والعلوم غالبها متداخلة.

ولا يخفى علينا أن كثيراً من النحويين واللغويين الأوائل كانوا من المتضلعين بالفقه[١٥٩]، وقد ((كان هناك فريقان من علماء العربية: فريق حاول قصر الناس على السماع والتزامه والجمود عليه، فلم يكتب لمذهبه البقاء ؛ لمخالفته طبائع الأشياء))[١٦٠]. وأمّا الفريق الآخر فقد مثله الخليل[١٦١] الذي كان ((سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه))[١٦٢].

وليعلم ((أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقق ؛ لأن النحو كله قياس... فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو))[١٦٣]، وقد علل الرماني سبب وضع النحو بقوله: ((تبيين صواب الكلام من خطأه على مذهب العرب بطريق القياس))[١٦٤]. وقد ((عنيت – مدرسة البصرة – بالدراسة اللغوية النحوية... – إذ – اتخذت من القياس والتعليل أصلاً من أصول عملها اللغوي... ولهذا نراها تهتم بالقواعد والأصول العامة وتغفل عن الشواذ التي لا تنطبق عليها تلك القواعد والأصول))[١٦٥]، ومن ثم ألم يكن واضع قواعد النحو – على المشهور – هو أبو الأسود الدؤلي بأمر من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، إذن لكل علم أصول وقواعد يسير عليها الدارسون.

ويرى الجواري أن مصطلح (الخفض) الكوفي، أقرب إلى الصواب من مصطلح (الجرّ) البصري ؛ لأن قولهم:(الخفض) إنما يقابلون به الرفع. أما الجرّ فلا يدل على معنى وقوع الاسم في هذا الموقع من الإعراب[١٦٦]. وهو رأي حسن ؛ لأنه لما كان الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا يخلو من المسند والمسند إليه، استحقا حينئذ مرتبة الرفع الذي هو أرفع مراتب الإعراب وأعلاها[١٦٧].

والاسم المخفوض يقع في أدنى مراتب الإعراب ؛ لأنه ليس في موقع المسند، أو المسند إليه، فيستحق الرفع، وليس في المرتبة الوسطى فيستحق النصب[١٦٨].

وإذا ذهبنا إلى المعجمات وجدنا أن الرفع في اللغة: ضد الوضع، تقول: رفعته فارتفع، فهو نقيض الخفض في كل شيء[١٦٩].

وأمّا الخفض لغة: فهو ضد الرفع[١٧٠].

وأمّا الجرّ: فهو الجذب، وتقول: انجرّ الشيء: أي: انجذب[١٧١].

إذن يتبين لنا مما تقدم أن الخفض يقابل الرفع. أمّا الجرّ فليس فيه دلالة على مقابلة الرفع، كما هو ظاهر من المعنى اللغوي.

وينكر الجواري على النحويين قولهم: إن حروف الخفض حروف تضيف معاني الأفعال إلى الاسماء[١٧٢]. وهذا إنكار لا أراه في محله، ولا أراه حين صرح بانتقاده هذا قد اطلع على كلام ابن يعيش في هذا الجانب، وإلا لما صرح به، يقول ابن يعيش: (إن هذه الحروف تسمى حروف الاضافة ؛لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها))[١٧٣]. فهذه الأفعال لمّا ضعفت عن الوصول إلى الأسماء بنفسها رفدت بحروف الاضافة – أي:حروف الخفض – فجعلت موصلة لها إلى الأفعال فقالوا: (عجبت من زيدٍ، ونظرت إلى محمدٍ)[١٧٤].

فإن قيل: فلماذا إذن كان الاسم بعده هذه الحروف مخفوضاً، ولم يكن منصوباً بواسطة هذه الحروف، أي: لِم لَم يقل: (عجبت من زيداً).

أقول: إنما ((جعلت هذه الحروف جارة ؛ ليخالف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي))[١٧٥].

فإن قيل: إن هذه الحروف إنما جيء بها لإيصال معنى الفعل إلى الاسم فلماذا يقولون: (محمدٌ في الدارِ، والمالُ لبكرٍ)، فيأتون بهذه الحروف ولا فعل قبلها[١٧٦].

أقول: إنه ليس في الكلام حرف خفض إلاّ وهو متعلق بفعل، أو ما هو بمعناه لفظاً، أو تقديراً. أما اللفظ، فنحو: (ذهبت إلى بكرٍ) فـ (إلى) متعلق بـ (ذهب). وأما تعلقه بالفعل في المعنى، فنحو: (بكر في المسجدِ)، والتقدير: بكر مستقرٌ في المسجد، أو يستقر في المسجد. فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف إنما جيء بها لتكون موصلة لِما قبلها من الأفعال،أو ما هو بمعنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء[١٧٧].

ولا زال موقفه من النحويين قائماً، فهو ينكر قولهم: ان الاضافة ليست إلاّ فرعاً من الخفض بالحروف[١٧٨]. وهو إنكار مقبول ؛ لأن من الإضافة ما لا تحتمل معنى حرف ولا تقديره، فالاضافة تعبير غير مقيد بحرف معين،فهو قد يحتمل تقدير حرف أحياناً إلاّ أن المعنيين يختلفان. وذلك نحو: (غلامُ زيدٍ)، والتقدير: غلامٌ لزيدٍ. فـ (غلام) في الجملة الأولى معرفة، وفي الثانية نكرة[١٧٩]، وقد لا يحتمل التعبير معنى حرفِ، ولا تقديره[١٨٠]، وذلك نحو قوله ﷻ ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ﴾[١٨١]،

فلا يصح هنا تقدير حرف ؛ لأن ((أشد)) هو (العذاب))[١٨٢]. وكذلك نحو قوله ﷻ ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ ﴾[١٨٣]، فتقدير الحرف هنا مفسد للمعنى[١٨٤].

وها هو ينتقد النحويين مرة أخرى، فيرى أن توجيههم سبب نيابة الفتحة عن الكسرة في طائفة من الاسماء، أمر لا يخلو من التعقيد، والإيغال، والتكلف[١٨٥]. وقد ذكر الجواري سبب نيابة الفتحة عن الكسرة، وذلك بقوله: ((وحيثما يمتنع التنوين وهو الدليل على تمكن الاسم من الاسمية يمتنع الخفض بالكسرة ؛ لأنه أيضاً دليل على ذلك التمكن. وحيثما يحتاج الاسم إلى التخفيف لثقل فيه يلجأ إلى أخف الحركات وتستبعد الحركة الثقيلة. وأخف الحركات الفتحة كما هو معروف والكسرة حركة ثقيلة))[١٨٦].

ولم يذكر توجيه النحاة في سبب نيابة الفتحة عن الكسرة والذي انتقدهم عليه إلاّ أنني سأذكره، لنرى بعد ذلك إن كان فيه أبعاد، وتكلف، أولا، فقد جرّ الممنوع من الصرف بالفتحة ((لئلا يتوهم أنه مبني ؛ لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين، أو الألف واللام، أو الإضافة، فلمّا منع الكسر حمل جره على نصبه فجرّ بالفتحة كما ينصب بها ؛ لاشتراكهما في الفضلية، باختلاف الرفع فانه عمدة، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه لذلك))[١٨٧]. وهذا توجيه لا يرى فيه إبعاد، ولا تكلف .

الخاتمـــــــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين .

فبعد ان وفقني الله ﷻ لاتمام هذا البحث، وذلك بعد جولة يسيرة وممتعة في كتب النحو، واللغة، والبلاغة، وعلوم القرآن، والتفسير، والأدب، وكتب الحديث، والتراجم، وبخاصة كتب النحو، وأصوله، ينتهي المطاف بهذا البحث إلى جملة أمور برزت آثارها أثناء الدراسة، ومن أهم هذه النتائج التي توصل إليها البحث :

١- إن وجود العامل عمل مصطنع، وذلك نتيجة الثراء العلمي الذي وصلوا اليه، أو نتيجة المناحرات التي قامت بين المذاهب النحوية .
٢- إن الشعر حجة في بيان الكلمات الغريبة التي وردت في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف، وليس حجة في الإعراب كما رأى النحويون .
٣- يظهر أن اكثار النحويين من تأويل الآيات المخالفة جاء نتيجة نقص في استقرائهم اللغة فجاء نحوهم ضيقاً لا يتسع لتلك الايات، ويظهر انه أيضا نتيجة تقرير بعض قواعدهم قبل أن يستقروا القرآن الكريم .
٤- إن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال .

٥- ان تسمية الاسم المجرور بالمخفوض أولا من تسميته بالمجرور .
وأخيراً : أدعو الله ﷻ أن يوفقنا لخدمة هذا الدين العظيم وأسأله ﷻ أن يغفر لنا ولوالدينا ولأساتذتنا الكرام والمسلمين جميعاً .

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

قائمـــــــــة المصـــــادر

- القرآن الكريم
- الاتقان في علوم القرآن : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (٩١١ه) - تقديم وتعليق : د. مصطفى ديب البغا – دار ابن كثير – دمشق – ط٥ – ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م .
- اتمام الاعلام (ذيل لكتاب الاعلام لخير الدين الزركلي : د. نزار أباظة ، محمد رياض المالح – دار صادر – بيروت – ط١ – ١٩٩٩م .
- أصول النحو العربي: د.محمد خير الحلواني–جامعة تشرين–اللاذقية–(د. ط)– ١٩٧٩م .
- الاضداد : محمد بن القاسم الانباري – تحقيق : محمد أبي الفضل ابراهيم – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – (د. ط) – ١٤١٨ه/١٩٩٨م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : امام اللغة والأدب أبي عبدالله الحسين بن أحمد (ابن خالويه) – (د . تحـ) – عالم الكتب – بيروت – ط١ – ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م .
- إعراب القرآن الكريم وبيانه : الاستاذ محي الدين درويش – دار اليمامة دمشق – بيروت ، دار ابن كثير – دمشق – بيروت – ط١ – ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م .
- الاقتراح في علم أصول النحو : جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي- قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه : د . احمد سليم الحمصي ، و د . محمد احمد قاسم – جروس برس – ط١ – ١٩٨٨م .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : الشيخ الامام كمال الدين ابي البركات الانباري النحوي (٥٧٧ه) ، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف – محمد محي الدين عبدالحميد – دار الطلائع – مدينة نصر – القاهرة – (د . ط) – (د . ت).
- الايضاح في علوم البلاغة:الخطيب القزويني جلال الدين محمد بن عبدالرحمن(٧٣٩هـ)–وضع حواشيه:ابراهيم شمس الدين–دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ٢٠٠٣م/١٤٢٤ه .
- البرهان في علوم القرآن : الامام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي– تحقيق : محمد ابي الفضل ابراهيم – مكتبة دار التراث – القاهرة – ط٢ – (د . ت) .
- تاج العروس من جواهر القاموس : الامام محب الدين ابي فيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي – دراسة وتحقيق : علي شيري – دار الفكر – بيروت – (د . ط) – ١٤١٤ه/١٩٩٤م .
- تتمة الاعلام للزركلي وفيات (١٣٩٦-١٤١٥ه = ١٩٧٦-١٩٩٥م) - المجلد الاول : تحقيق : آدم ، عبداللطيف – دار ابن حزم – بيروت – ط٢ – ١٤٢٢ه/٢٠٠٢م .
- التحفة السنية بشرح المقدمة الاجرومية : محمد محي الدين عبدالحميد (١٣٩٣ه) – تقديم : العلامة الشيخ عبدالغني الدقر – ضبطه ورقمه وشجره : عبدالجليل العطا البكري – مكتبة دار الفجر – دمشق – (د.ط) – (د. ت) .
- تحقيق وشرح جواهر البلاغة : د. محمد التونجي – مؤسسة المعارف – بيروت- ط٤ – ١٤٢٨ه/٢٠٠٨م .
- تسهيل القواعد النحوية : عبدالعليم عبدالرحمن السعدي – الانبار – الرمادي – (د . ط) – ١٤١١ه/١٩٩٠م .

- تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الاندلسي (٧٤٥ه)- دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل احمد عبدالموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، والدكتور زكريا عبدالمجيد النوتي ، والدكتور النجولي الجمل ، قرظه : الاستاذ الدكتور عبدالحي الفرماوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢ – ٢٠٠٧م/١٤٢٨ه .
- تفسير الفخر الرازي : الامام محمد الرازي فخر الدين (٦٠٤) – اشراف مكتبة التوثيق والدراسات في دار الفكر – بيروت – ط١ – ١٤٢٥-١٤٢٦ه/٢٠٠٥م.
- جامع الترمذي : ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٧٩ه) – اعتنى به : فريق بيت الافكار الدولية – (د. م) – (د . ط) – (د . ت) .
- الجامع لأحكام القرآن : ابو عبدالله محمد بن احمد بن ابي بكر القرطبي (٦٧١ه) – تحقيق : د . عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، شارك في تحقيق الجزء { ٢٢ } كامل محمد الخراط ، وماهر حبوش – مؤسسة الرسالة – بيروت- ط١ – ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م .
- الجملة العربية والمعنى : د . فاضل صالح السامرائي – دار الفكر – المملكة الاردنية الهاشمية – عَمان – ط١ – ٢٠٠٧م/١٤٢٨ه .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل - شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢ – ٢٠٠٥م/١٤٢٦ه .
- حاشية محمد بن علي الصبان على شرح علي بن محمد الاشموني : رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين احمد – مطبعة الاستقامة بالقاهرة – ط١ – ١٣٦٦ه/١٩٤٧م .
- الحدود في النحو : علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني – تحقيق : ابراهيم السامرائي – دار الفكر – عَمان - (د . ط) – (د . ت) .
- الخصائص : ابو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ه) – تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٣ – ٢٠٠٨م/١٤٢٩ه .
- الخليل بن احمد الفراهيدي أعماله ومنهجه : مهدي المخزومي – مطبعة الزهراء- بغداد (د . ط) – ١٩٦٠م .
- سنن ابن ماجة : ابو عبدالله محمد بن يزيد (ابن ماجة) القزويني (٢٧٣ه)- اعتنى به : فريق بيت الافكار الدولية – (د . م) -(د . ط) – (د . ت) .
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محي الدين عبدالحميد – دار الطلائع – مدينة نصر – القاهرة - (د . ط)– (د . ت) .
- شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك : ابن الناظم عبدالله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ه) – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٢٠ه/٢٠٠٠م .
- شرح الاشموني (٩٠٠ه) على الفية ابن مالك : قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، اشراف : د . اميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٩ه/١٩٩٨م .
- شرح التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبدالله الازهري (٩٠٥ه) – تحقيق : محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢ – ٢٠٠٦م/١٤٢٧ه .
- شرح الحدود النحوية:عبدالله بن احمد بن علي الفاكهي(٩٧٢هـ)– دراسة وتحقيق:د. زكي فهمي الالوسي–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–جامعة بغداد–بيت الحكمة-(د.ط)–(د.ت)
- شرح شذور الذهب : الامام ابو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري ، ومعه كتاب منتهى الإرب بتحقيق شرح شذور الذهب : محمد محي الدين عبدالحميد – دار الطلائع – مدينة نصر – القاهرة - (د . ط) –(د . ت) .

- شرح قطر الندى وبل الصدى : ابو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الانصاري (٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى : محمد محي الدين عبدالحميد -دار الطلائع –مدينة نصر – القاهرة -(د . ط) – (د . ت) .
- شرح كافية ابن الحاجب : رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ه)- قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د. اميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢ – ٢٠٠٧م/١٤٢٨هـ.
- شرح المرح في التصريف : العلامة بدر الدين محمود بن احمد العيني (٨٥٥ه) – حققه وعلق عليه : د. عبدالستار جواد – مؤسسة المختار – القاهرة – ط١ – ١٤٢٨ه/٢٠٠٧م .
- شرح المفصل : الشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (٦٤٣ه) – عالم الكتب – بيروت -(د . ط) – (د . ت) .
- الشواهد والاستشهاد في النحو : عبدالجبار علوان النايلة – مطبعة الزهراء – بغداد – ط١ – ١٣٩٦ه/١٩٧٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها : ابو الحسين احمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥ه) – شرح وتحقيق : السيد احمد صقر – المكتبة الفيصلية – المملكة العربية السعودية – مكة المكرمة – المعابد -(د . ط) – (د . ت) .
- ضحى الاسلام : احمد امين (١٣٧٣ه) – دار الكتب العلمية – بيروت – ط٢- ٢٠٠٧م/١٤٢٨ه .
- الطراز المتضمن لاسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز : السيد الامام يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي اليمني – مراجعة وضبط وتدقيق : محمد عبدالسلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٥ه/١٩٩٥م .
- في اصول النحو : سعيد الافغاني – دار الفكر -(د . ط) – (د . ت) .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : عبدالعال سالم مكرم – دار المعارف بمصر – (د . ط) – (د . ت) .
- القياس في اللغة العربية : محمد الخضر حسين – عنيت بنشره المطبعة السلفية ومكتبتها – القاهرة - -(د . ط) – ١٣٥٣ه .
- الكامل في اللغة والأدب : ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ه) – تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٩ه/١٩٩٩م .
- الكتاب : عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـــ (سيبويه) – علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه:د.اميل بديع يعقوب–دار الكتب العلمية–بيروت – ط١- ١٤٢٠ه/١٩٩٩م.
- لسان العرب : الامام العلامة جمال الدين ابو الفضل محمد بن مكرم بن منظور الانصاري الافريقي المصري (٧١١ه) – حققه وعلق عليه ووضع حواشيه : عمار احمد حيدر ، راجعه : عبدالمنعم خليل ابراهيم – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ٢٠٠٣م/١٤٢٤ه .
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : ضياء الدين نصر الله بن ابي الكرم محمد بن محمد بن عبدالكريم بن أثير الجزري (٦٣٧ه) – حققه وعلق عليه : الشيخ كامل محمد محمد عويضة – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١- ١٤١٩ه/١٩٩٨م .
- المدارس النحوية : د. خديجة الحديثي – مطبعة جامعة بغداد – ط٢ – ١٤١٠ه/١٩٩٠م .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي – شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه : محمد احمد جاد المولى بك ، محمد ابو الفضل ابراهيم ، علي محمد البجاوي – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – (د . ط) – ١٤٠٨ه/١٩٨٧م .
- معاني القرآن:أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(٢٠٧هـ)–قدم له وعلق عليه ووضع حواشيه وفهارسه : ابراهيم شمس الدين – دار الكتب العلمية- بيروت – ط١ – ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م .
- معاني النحو: د.فاضل صالح السامرائي – شركة العاتك لصناعة الكتاب–القاهرة–ط٢– ١٤٢٣ه/٢٠٠٣م .

- معجم الادباء : ياقوت – راجعته : وزارة المعارف العمومية – دار احياء التراث العربي – بيروت – (د . ط) – (د . ت) .
- معجم الصحاح : الامام اسماعيل بن حماد الجوهري – اعتنى به : خليل مأمون شيحا – دار المعرفة – بيروت – ط١ – ١٤٢٦ه/٢٠٠٥م .
- معجم المؤلفين والكتاب العراقيين (١٩٧٠-٢٠٠٠م) : د . صباح نوري المرزوك – بيت الحكمة – بغداد – ط١ – ٢٠٠٢م .
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : الامام جمال الدين عبدالله بن يوسف بن احمد بن هشام الانصاري (٧٦١ه) – قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : حسن حمد ، اشرف عليه وراجعه : د.اميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤١٨ه/١٩٩٨م .
- المفصل في النحو: جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري – (د.ط)–(د.ت)
- المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥ه) – تحقيق : حسن حمد- مراجعة : د . اميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ – ١٤٢٠ه/١٩٩٩م .
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : محمد محي الدين عبدالحميد – طبع بهامش شرح ابن عقيل – دار الطلائع – مدينة نصر – القاهرة – (د . ط) – (د . ت) .
- المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية : الشيخ حمزة فتح الله – قدم له وأعد فهارسه : د. محمود ابراهيم الرضواني – مكتبة دار التراث – القاهرة –(د. ط)- ١٤١٧ه/١٩٩٦م .
- نحو التيسير : د. احمد عبدالستار الجواري – من مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة – (د. ط) – ١٣٨٢ه/١٩٦٢م .
- النحو العربي نقد وبناء: د.ابراهيم السامرائي– دار الصادق – بيروت –(د. ط) – (د. ت)
- نحو الفعل : د. احمد عبدالستار الجواري – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – طبعة جديدة – (د .ط) – ٢٠٠٦م .
- نحو القرآن : احمد عبدالستار الجواري - مطبعة المجمع العلمي العراقي – بغداد- (د. ط) – ١٣٩٤ه/١٩٧٤م .
- نحو المعاني:د.احمد عبدالستار الجواري-مطبعة المجمع العلمي العراقي–بغداد-(د.ط)– ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م .
- نظرات في اللغة والنحو:العلامة طه الراوي–منشورات المكتبة الاهلية–بيروت–ط١/١٩٦٢
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبدالرحمن بن ابي بكر السيوطي – تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي – المكتبة التوفيقية – القاهرة – (د. ط) – (د . ت) .

الهوامش :

(١) ينظر : تتمة الاعلام للزركلي : ٤٠/١، وإتمام الاعلام : ٢٨

(٢) ينظر: تتمة الاعلام للزركلي : ٤٠/١ .

(٣) ينظر : معجم المؤلفين والكُتاب العراقيين : ١٥٩/١-١٦٠ .

(٤) ينظر تتمة الاعلام للزركلي : ٤٠/١ ؛ اتمام الاعلام : ٢٨-٢٩ .

(٥) ينظر: نحو التيسير: ٣٧.

(٦) ينظر: الانصاف: مسألة (٥): ٥٦/١.

(٧) ينظر نحو التيسير ٤٥.

(٨) نحو التيسير: ٤٠-٤١.

(٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤١.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٧٧/١، حاشية الصبان: ١٠٢/٢- ١٠٣، معاني النحو: ١٢٣/٢.

(١١) الكتاب: ١٢٣/١.

(١٢) شرح المفصل لأبن يعيش: ٧٧/١.

(١٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٢/٢.

(١٤) ينظر: نحو التيسير: ٤١.

(١٥) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٧١/٢.

(١٦) التوبة: من الآية٦.

(١٧) الحجرات: من الآية٩

(١٨) الانفطار: ١-٤.

(١٩) البصريون.

(٢٠) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٧١/٢.

(٢١) شرح ابن الناظم: ١٦١.

(٢٢) ينظر معاني النحو: ١٠٩/٢.

(٢٣) ينظر: منحة الجليل: ٧١/٢، إعراب القرآن الكريم وبيانه: ٢٣٣/٨.

(٢٤) ينظر: نحو التيسير: ٤١-٤٢.

(٢٥) ينظر: معاني النحو: ١١٠/٢.

(٢٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٤/١.

(٢٧) ينظر أصول النحو العربي: ١٨٢.

(٢٨) ينظر: نحو التيسير: ٤٤.

(٢٩) المصدر نفسه: ٤٥.

(٣٠) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٥): ٥٦/١.

(٣١) ينظر: المصدر نفسه: المسألة (١١): ٨٢/١.

(٣٢) معاني النحو: ١١٠/٢.

(٣٣) الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٤٨.

(٣٤) ينظر: مغني اللبيب: ١٢٠/١.

(٣٥) ينظر: نحو التيسير: ١١٧.

(٣٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٠٥/١.

(٣٧) ينظر معاني النحو: ١٤/١.

(٣٨) ضحى الاسلام: ٢١٦/٢.

(٣٩) ينظر: نحو التيسير: ٨٥.

(٤٠) شرح شذور الذهب: ٢٦٩، وينظر : شرح الحدود النحوية: ١٠٩.

(٤١) شرح الحدود النحوية: ١١٩، وينظر: شرح شذور الذهب: ٤٣٨.

(٤٢) شرح قطر الندى: ٢٣٦، وينظر: شرح شذور الذهب: ٢٧٨.

(٤٣) نحو التيسير: ٩٠.

(٤٤) ينظر: المصدر نفسه.

(٤٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٦/٧، ١٠، شرح التصريح على التوضيح: ٣٨/١.

(٤٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/٧.

(٤٧) ينظر: المصدر نفسه: ١١/٧.

(٤٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/٧، تسهيل القواعد النحوية في شرح متن الاجرومية: ١٥.

(٤٩) ينظر: نحو التيسير: ٩٠.

(٥٠) ينظر معاني النحو: ٢٨٨/٣-٢٨٩.

(٥١) ينظر: المصدر نفسه: ٣/ ٢٨٣.

(٥٢) المصدر نفسه: ٢٨٧/٣.

(٥٣) ينظر: نحو التيسير: ٩٢.

(٥٤) أي الإضافة المحضة، وليس كل اضافة محضة يصح أن تقدر بحرف، أنظر قوله ﷻ ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ (البقرة: من الآية٨٥) ﴾ فلا يصح هنا تقدير حرف ؛لأن (أشد) هو(العذاب)، ينظر معاني النحو: ١٠٤/٣.

(٥٥) سورة سبأ: ٣٣.

(٥٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٦/٣.

(٥٧) ينظر: نحو المعاني: ٤١.

(٥٨) ينظر نحو التيسير: ٩٢-٩٣.

(٥٩) المصدر نفسه: ٩٣.

(٦٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٨-١٠.

(٦١) ينظر: نحو التيسير: ٩٣.

(٦٢) نحو التيسير: ٩٣.

(٦٣) المفصل في النحو: ١٨.

(٦٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٠/١.

(٦٥) التحفة السنية بشرح المقدمة الاجرومية: ٢١٣.

(٦٦) الطلاق: من الآية: ٧

(٦٧) يوسف: من الآية: ٥

(٦٨) ينظر: نحو التيسير: ٩٨-٩٩.

(٦٩) شرح المراح في التصريف: ٩٥.

(٧٠) ينظر: نحو التيسير: ٩٨.

(٧١) ينظر: معاني النحو: ٢٧/٤ -٢٨- ٢٩، تحقيق وشرح جواهر البلاغة للدكتور محمد التونجي: ٨٦.

(٧٢) ينظر: نحو التيسير: ٩٩.

(٧٣) المصدر نفسه: ١٠٠.

(٧٤) ينظر التحفة السنية بشرح المقدمة الاجرومية: ٩٢.

(٧٥) شرح قطر الندى: ٥٩.

(٧٦) نحو التيسير: ١٠١.

(٧٧) ينظر: المصدر نفسه: ١١٥.

(٧٨) ((فقولنا: (زيدٌ منطلقٌ) إخبار لمن يجهل انطلاقه، وقولنا: (منطلق زيدٌ) إخبار لمن يعرف زيداً، وينكر انطلاقه، فتقديمه اهتمام بالتعريف بانطلاقه))، الطراز: ٢١٧/٢ .

(٧٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٠٥/١.

(٨٠) ينظر على سبيل المثال: شرح التصريح على التوضيح: ٢٤٢/١- ٢٤٤.

(٨١) ينظر: نحو التيسير: ٤٠.

(٨٢) ينظر: المصدر نفسه: ٧١.

(٨٣) شرح كافية ابن الحاجب: ٧٣/١.

(٨٤) الجملة العربية والمعنى: ٣٩.

(٨٥) ينظر: نحو التيسير: ٤٠.

(٨٦) ينظر: معاني النحو: ٦١/١.

(٨٧) معجم الأدباء لياقوت: ١٧٧/١٣.

(٨٨) نحو التيسير: ٤٠.

(٨٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠/٢.

(٩٠) ينظر معاني النحو: ١٠٩/٢.

(٩١) ينظر: المصدر نفسه: ١١٤/٢.

(٩٢) ينظر: معاني النحو: ١١٠/٢.

(٩٣) ينظر: مغني اللبيب: ٥١/٢.

(٩٤) ينظر: نحو التيسير: ٤٤.

(٩٥) ينظر: معاني النحو: ٥٠٦/١.

(٩٦) مريم: ٤٦.

(٩٧) الطراز: ٢٣٥/٢.

(٩٨) ينظر نحو التيسير: ٤٦-٤٧.

(٩٩) شرح كافية ابن الحاجب: ٤٢٥/١.

(١٠٠) الايضاح للقزويني: ١٢٠.

(١٠١) الكتاب: ٤٦٩/١.

(١٠٢) المدارس النحوية لخديجة: ٤١٨، نقلا عن ارتشاف الضرب: ١٤٠.

(١٠٣) المصدر نفسه.

(١٠٤) ينظر: نحو التيسير: ٤٧.

(١٠٥) المقتضب: ٦٥/١.

(١٠٦) ينظر: نحو التيسير: ٥١-٥٢.

(١٠٧) ينظر: نحو التيسير: ١١٩.

(١٠٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٣٧/١.

(١٠٩) القصص: ١٥.

(١١٠) ينظر: نحو التيسير: ١١٩.

(١١١) سورة الانسان: ٦

(١١٢) البرهان في علوم القرآن: ٣٣٨/٣-٣٣٩.

(١١٣) ينظر: معاني النحو: ٢٢/٣.

(١١٤) الانبياء: ٧٧.

(١١٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٦٤١/١.

(١١٦) ينظر: مغني اللبيب: ٦١٤/١.

(١١٧) الماعون: ٤-٥.

(١١٨) ينظر: تفسير الفخر الرازي: ١٠٥/٣٢، الجامع لأحكام القرآن: ٥١٢/٢٢.

(١١٩) ينظر: نحو التيسير: ٤٧.

(١٢٠) ينظر: النحو العربي: نقد وبناء: ١٤٦.

* كذا في الطبعة، والصواب والله أعلم: إلاّ أنهم.

(١٢١) ضحى الاسلام: ٢١٦/٢.

(١٢٢) المثل السائر: ٢٤/١.

(١٢٣) ينظر: نحو التيسير: ٤٩.

(١٢٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٦٤.

(١٢٥) الخصائص: ٣٨٣/١-٣٨٤.

(١٢٦) ينظر: نحو التيسير: ٤٩.

* كذا في الطبعة، والصواب: من الشعر.

(١٢٧) معاني القرآن للفراء: ٢٢/١.

(١٢٨) تفسير البحر المحيط: ٩٢/٤.

(١٢٩) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٢.

(١٣٠) الاتقان في علوم القرآن: ٣٨٢/١.

(١٣١) الصاجي في فقه اللغة: ٤٦٧.

(١٣٢) ينظر: نحو التيسير: ٥٠.

(١٣٣) نحو التيسير: ٤٩.

(١٣٤) التكوير: ١٧.

(١٣٥) الأضداد للأنباري: ٣٣.

(١٣٦) جامع الترمذي: رقم الحديث (٢٤٩٩): ٤٠٧، وينظر سنن ابن ماجة: رقم الحديث (٤٢٥١): ٤٥٨.

(١٣٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١٣٥/٢.

(١٣٨) ينظر: نحو التيسير: ٥١.

(١٣٩) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٣.

(١٤٠) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٣.

(١٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٤.

(١٤٢) الكامل في اللغة والأدب: ٨٥/١.

(١٤٣) الأعراف: ٢١.

(١٤٤) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٤.

(١٤٥) المصدر نفسه: ٢٠٧.

(١٤٦) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٧.

(١٤٧) شرح الأشموني: ١٨/٢.

(١٤٨) المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية: ٤١-٤٢.

(١٤٩) ينظر:الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٧.

(١٥٠) المصدر نفسه: ٢٠٩.

(١٥١) نظرات في اللغة والنحو: ١٨.

(١٥٢) ينظر الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٠٨.

(١٥٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: ١٠٥.

(١٥٤) الفاتحة: آية ٤.

(١٥٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: ٢٤.

(١٥٦) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢١١/١.

(١٥٧) القياس في اللغة العربية: ٢٩-٣٠.

(١٥٨) ينظر: نحو التيسير: ٥٩.

(١٥٩) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٤٥.

(١٦٠) في أصول النحو: ٧٩.

(١٦١) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٥٠.

(١٦٢) الخصائص: ٣٥٩/١.

(١٦٣) الاقتراح في علم أصول النحو: ٧١.

(١٦٤) الحدود في النحو: ٦٧.

(١٦٥) الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه: ٣٧.

(١٦٦) ينظر: نحو التيسير: ٩١.

(١٦٧) ينظر: نحو المعاني: ٣٧.

(١٦٨) ينظر: المصدر نفسه: ٤٠.

(١٦٩) ينظر: لسان العرب: مادة (رفع) ١٥٣/٨.

(١٧٠) ينظر: معجم الصحاح: مادة (خفض) ٣٠٦، لسان العرب: مادة (خفض) ١٦٢/٧.

(١٧١) ينظر: لسان العرب: مادة (جرر) ١٤٦/٤، تاج العروس من جواهر القاموس: مادة (جرر) ١٧٩/٦.

(١٧٢) ينظر: نحو التيسير: ٩٥.

(١٧٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٧/٨.

(١٧٤) ينظر: المصدر نفسه.

(١٧٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٨/ ٧.

(١٧٦) ينظر: المصدر نفسه: ٩/٨.

(١٧٧) ينظر: نفسه.

(١٧٨) ينظر: نحو التيسير: ٩٥-٩٦.

(١٧٩) بل إن من النحويين من ذهب إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلاّ لزم أن يكون (غلامُ زيدٍ) يساوي (غلامٌ لزيدٍ)، وليس كذلك؛ لأن معنى المعرفة غير معنى النكرة. ينظر: حاشية الخضري: م٤/٢.

(١٨٠) ينظر: معاني النحو: ١٠٤/٣.

(١٨١) البقرة: ٨٥.

(١٨٢) ينظر: معاني النحو: ١٠٤/٣.

(١٨٣) الأنبياء: ٧٤.

(١٨٤) ينظر معاني النحو: ١٠٦/٣.

(١٨٥) ينظر: نحو التيسير: ١٠٨.

(١٨٦) ينظر: المصدر نفسه: ١١٢.

(١٨٧) همع الهوامع: م٩٢/١.